

## مديرة الإرشاد والتوجيه في وزارة التربية والتعليم العالي: غير مسموح أن يصبح التعليم للطبقة الغنيّة فقط

القت الازمة الاقتصادية والمالية كما جائحة كورونا تداعياتها على المستوى التربوي في لبنان، بجناحيه الرسمي والخاص، وفرضت تحولات جذرية تتصل بالقدرة على الاستمرار وفق الواقع السابق، بحيث ازداد العبء على المدرسة كما الجامعة الرسمية

هي تحديات كثيرة، تلك التي تواجه العام الدراسي المقبل (2021 - 2022). فلا التعليم من بعد بات ممكناً نتيجة فقدان مواد اساسية لانتاج الطاقة وضعف شبكة الانترنت، ولا التعليم الحضوري سيكون متاحاً بسهولة في ظل انقطاع مع غلاء كل ما يتصل بالعملية التعليمية من وسيلة النقل وصولاً الى القرطاسية.

اكثر ما يكشف حقيقة الازمة التعليمية هو تركيز الدول الشقيقة والصديقة على البحث في سبل استنفاد العام الدراسي من خلال مساعدات عاجلة وملحة. واول الدول التي تنبعت الى هذا الخطر المحدق كانت فرنسا التي افردت جانباً مهماً للمستوى التربوي في المؤتمرات التي تعقدتها لدعم ومساعدة لبنان والشعب اللبناني، واخرها المؤتمر الثالث.

اشار تقرير مرصد الازمة في الجامعة الاميركية الى عقود لحصر تقديم التعليم الجيد بالمدارس والجامعات الخاصة، وبالتالي امكان الحصول عليه لمن يملك ثمنه او لديه القدرة على الاستدانة، في مقابل اهمال التعليم الرسمي وافراغه من اي اهداف اقتصادية او سياسية. من هنا تأتي الازمة الراهنة لتهدم هذا النظام ايضا، نتيجة تراجع قدرة العائلات على تعليم ابنائهم في المدارس والجامعات الخاصة، ونضوب الموارد المالية المتاحة للاستدانة ودعم الطلب على هذا التعليم، فضلا عن تفريغ هذه المؤسسات الخاصة من كوادرها.

خضع التعليم المدرسي والجامعي في لبنان لمنطق السوق اسوة بكل الخدمات العامة التي تخلت الدولة عن مسؤولية تأمينها، وجيّرتها الى القطاع الخاص الذي حولها الى اداة لمراكمة الارباح. هذا الواقع، جعل التعليم وسيلة لتجذير التفاوتات الطبقيّة وتخبث التعليم الجيد وحصره بمن يملك ثمنه، فضلا عن تحويله الى وسيلة للحصول على التدفقات النقدية الخارجية، خصوصا وان

الاقتصاد اللبناني لا ينتج وظائف كافية لمجمل طالبي العمل، وقام على مراكمة مخزون المهاجرين سعياً وراء تحويلاتهم الى اسرهم، بحيث اصبح اكتساب التعليم الجيد هدف الاسر اللبنانية لتحسين فرص اولادها بالهجرة والحصول على وظائف افضل.

حالياً، تلقي الازمة الاقتصادية بثقلها على القطاع التعليمي من زوايا عدة. فمن جهة يواجه الاطفال الاكثر هشاشة، بمن فيهم اطفال الاسر الفقيرة واللاجئين، خطر التسرب من المدرسة وارتفاع عمالة الاطفال وفقاً لمنظمة انقذوا الاطفال، التي قدرت خروج اكثر من 1.2 مليون طفل من المدارس في عام واحد. يشهد التعليم نزوحاً من المدارس الخاصة الى الرسمية، فوفقاً لدراسة صادرة عن المركز التربوي للبحوث والانماء، ارتفع المعدل السنوي للمسجلين الجدد في التعليم الرسمي بنحو 8051 تلميذاً بين العامين الدراسيين 2016-2017 و2019-2020، في مقابل تراجع المعدل السنوي للمسجلين في التعليم الخاص بنحو 2228 تلميذاً خلال الفترة نفسها. ايضاً، لم يكن التعليم الجامعي في منأى عن التدهور. اذ عجز العديد من الطلاب عن التسجيل في الجامعات الخاصة لعدم تمكنهم من دفع اقساطهم.

كل هذه التحديات والمخاطر حملتها "الامن العام" الى مديرة الارشاد والتوجيه في وزارة التربية والتعليم العالي الدكتورة هيلدا خوري التي قدمت شرحاً حول ما هو مطلوب بسرعة لحماية القطاع التربوي في لبنان.

المؤتمر الثالث لدعم الشعب اللبناني الذي عقد بدعوة من فرنسا والامم المتحدة تناول بشكل اساسي الوضع التربوي في لبنان. كيف تنظرون الى هذا الاهتمام الدولي بالتربية والتعليم في لبنان؟  
□ قطاع التربية اساسي لتطور البلدان، وقد كان

التربوي تتخطى حدود وزارة التربية. لذلك على كل الوزارات والمؤسسات في الدولة العمل على دعم التعليم لاننا اذا فقدنا التربية فقدنا كل شيء. ان الازمة الاقتصادية في لبنان الغت الطبقة الوسطى وباتت تهدد المدارس الرسمية والخاصة معاً، لذلك تحاول الوزارة ان تتعاون مع الجميع لانقاذ التعليم. لكن ذلك يتطلب قرارات على

”  
نحتاج الى دعم التعليم  
بقطاعيه الرسمي والخاص  
في اقصى سرعة“



مديرة الارشاد والتوجيه في وزارة التربية والتعليم العالي الدكتورة هيلدا خوري.

مستوى جميع المسؤولين في الدولة.

■ هناك تسرب من المدارس الخاصة الى المدارس الرسمية نتيجة عدم القدرة على تأمين المتطلبات المالية لاستمرار التلامذة في هذه المدارس. هل من استعدادات لاستيعاب العدد الكبير منهم في العام الدراسي المقبل؟

□ عدد التلامذة الذين انتقلوا من الخاص الى الرسمي السنة الماضية لا يشكل نسبة كبيرة. طبعا المدارس الرسمية تتحضر لاستقبال المزيد من الطلاب، لكن الاستراتيجية المعتمدة من الوزارة تشدد على دعم القطاعين الرسمي والخاص، مع العمل على جعل القطاع الرسمي خياراً نوعياً في جميع المراحل.

■ ماذا عن كيفية التعاطي على مستوى التدريس للعام الدراسي المقبل، هل سيكون حضورياً او من بعد او مدمجاً؟

اكبر من تلك التي واجهها العام الماضي. فبسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء والانترنت وانهايار قيمة الرواتب (سعر الكمبيوتر مثلا بات يضاهاي رواتب اشهر عدة)، بات من الصعب تأمين العدالة عبر التعلم من بعد. لاسباب المذكورة ولاسباب تربوية اخرى، تتجه الوزارة كما كل وزارات التربية في العالم الى التعلم الحضوري. في الوقت نفسه، تم تحضير منصة الكترونية من المركز التربوي للبحوث والانماء لمواكبة التعليم في جميع السيناريوهات.

■ هل لدى وزارة التربية والتعليم العالي خطة عملية لمواجهة كل التحديات الصحية والاقتصادية وحتى الوجودية التي تهدد التعليم في لبنان الرسمي والخاص؟

□ اطلقت وزارة التربية خطتها الخماسية للتعليم العام. وبالتماهي مع هذه الخطة سيطلق وزير التربية خطة العام الدراسي المقبل. في ما يخص الامور الصحية، نتعاون مع وزارة الصحة والمراجع الصحية. لكن في الامور الاقتصادية نحتاج الى خطة وطنية تتعاون فيها كل الوزارات والمؤسسات في البلد للحفاظ على القطاع التربوي الذي يحتاج اكثر من اي وقت مضى الى دعم مادي للاستدانة والمدارس والاهل والموظفين في القطاعين العام والخاص.

■ الا تخشون من ان يصبح التعليم في لبنان في مراحل كفاة، لاسيما الخاص منه، حكراً على الطبقة الغنية (البرجوازية)؟

□ اذا وضعنا التعليم على سلم اولوياتنا، نستطيع انقاذ القطاع التربوي. لكن ذلك يحتاج الى جهود جميع مكونات الدولة. من غير المسموح ان يصبح التعليم للطبقة الغنية فقط. ما كان يميزنا هو جودة التعليم على الرغم من كل ما مر فيه لبنان، وتم الحفاظ في السنين الماضية على التعليم. الان، وفي اصعب الظروف، لدي ثقة بأن اللبنانيين سيعملون ما في وسعهم كل من موقعه للحفاظ على التربية لانها كل ما تبقى لنا، وسنعيد من خلالها بناء ملمح المواطن الذي يليق بهذا الوطن.